

Distr.: General
12 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٣١ من جدول الأعمال المؤقت*.

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات
في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والأمم المتحدة، منذ صدور التقرير السابق المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/372)، من أجل تدعيم البرامج المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات. ويتضمن التقرير أيضا عرضا لكيفية احتفاء الدول الأعضاء، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، باليوم الدولي للديمقراطية الذي احتُفل به لأول مرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ثم يستعرض التقرير المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ودور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، بما يشمل ذلك من تعاون وتنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين. وأخيرا، يقدم التقرير توصيات تدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات.

* A/66/150.



أولا - مقدمة

١ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٦٤ الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات. ودعت الجمعية جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى مواصلة الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بأسلوب مناسب يساهم في إذكاء الوعي، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة، في حدود الموارد المتاحة، لاحتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للديمقراطية.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير مقدم امتثالاً لذلك الطلب، وهو يغطي الفترة المنقضية منذ صدور التقرير السابق المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/372).

ثانيا - اليوم الدولي للديمقراطية

٣ - كان من الإنجازات البارزة التي حققها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في ظل رئاسة قطر، إعلان الجمعية العامة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للديمقراطية، على النحو المبين في قرار الجمعية ٧/٦٢ و ١٢/٦٤، وقد احتفل بهذا اليوم للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨.

ألف - أنشطة الدول الأعضاء

٤ - احتفالا باليوم الدولي الثالث للديمقراطية في عام ٢٠١٠، نظمت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تتولى رئاسة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الوقت الحاضر، حلقة نقاش عن "الديمقراطية والأهداف الإنمائية للألفية" في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وألقى كلمة في حلقة النقاش كل من رئيس الجمعية العامة آنذاك، جوزيف ديس؛ والممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، خورخي فاليريو؛ والمديرة المعانة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ريبيكا غرينسبان؛ ورئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، إيريك توسان؛ ومدير مدرسة أمريكا اللاتينية للحكم والسياسة العامة والمواطنة بجامعة كومبلوتنسي بمدريد، خوان كارلوس مونيدرو؛ والمراقبة

الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، أندرا فيليب؛ والمراقب الدائم للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ماسيمو توماسولي؛ والأمين العام.

٥ - واعترف المشاركون في الحلقة بأن الديمقراطية عنصر جوهري لبناء مجتمعات قوية وصحية وعادلة وبأنها أداة ضرورية لتحقيق التنمية لصالح البشرية جمعاء. وذكروا بقرار الجمعية العامة ١٢/٦٤ وأكدوا أن رسم السياسات في كل مجتمع ديمقراطي يتم من خلال عملية تتسم بالتنوع والشمول، مما يسمح للمواطنين بأن يقرروا النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بهم. وعلى الرغم من وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية فإن الديمقراطية لا يوجد لها نموذج واحد وهي لا تخص بلدا معينا أو منطقة بعينها.

٦ - وتفيد المعلومات المقدمة من الاتحاد البرلماني الدولي والدول الأعضاء بأن اليوم الدولي الثالث للديمقراطية قد احتفل به أيضا في ٣٦ برلمانا وطنيا. ونُفذت، في إطار موضوع "المساءلة السياسية: تعزيز الصلات بين البرلمانات والمواطنين"، أنشطة تضمنت عقد مؤتمرات ومناقشات وحلقات عمل في جميع القارات شارك فيها برلمانيون وممثلو المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ومن أمثلة ما نفذ من أنشطة القيام في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بإطلاق صفحة شبكية لتوعية المواطنين باليوم وتشجيعهم على التفاعل مع البرلمانيين؛ والاحتفاء باليوم في تونس وزامبيا من خلال الاحتفال بافتتاح البرلمان الوطني للشباب؛ وعقد مؤتمر إلكتروني عن الديمقراطية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تناول موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: قوة دافعة من أجل تحسين الديمقراطية".

٧ - واستعان كثير من البرلمانيين بمواد إعلامية قدمها لهم الاتحاد البرلماني الدولي كان من بينها ملصق ومنشور عنوانه "برلمانك: يعمل من أجلك ويساعد أمانك".

٨ - وما برحت استجابات الدول الأطراف، ولا سيما البرلمانات، للدعوة إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية تثير الإعجاب بصورة مستمرة منذ عام ٢٠٠٨. ويظل التحدي المطروح هو تشجيع دول أعضاء إضافية على الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية واعتباره فرصة لإذكاء الوعي بأهمية تقدير المواطنين للديمقراطية ومشاركتهم بصورة كاملة في المهمة المتواصلة المتمثلة في بناء وتوطيد مجتمعات ديمقراطية منفتحة وشفافة وجامعة ومستدامة.

باء - أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة

٩ - احتفالاً باليوم الدولي للديمقراطية لعام ٢٠١٠ وتوضيحاً للصلة بين الديمقراطية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أصدر الأمين العام بياناً نوه فيه بالدور المحوري الذي تؤديه الديمقراطية في الحد من الفقر وتعزيز رفاه الإنسان، وأشار فيه إلى أن الشفافية والمساءلة والحوكمة المستجيبة عناصر جوهرية لنجاح الجهود الإنمائية. وأكد الأمين العام أيضاً التزام الأمم المتحدة بأن تساعد على صون الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والنهوض بها، وبأن ترتفع إلى مستوى تلك الالتزامات.

١٠ - ونفذت هيئات الأمم المتحدة المذكورة أدناه أنشطة للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية.

١١ - فغطت إدارة شؤون الإعلام الرسائل التي أصدرتها الأمم المتحدة والأحداث التي نُظمت في شتى أرجاء العالم احتفالاً باليوم، وتعاونت مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يعد الآن جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون السياسية، في إطلاق بوابة شبكية عن الديمقراطية باللغات الرسمية الست للمنظمة. كما تتضمن البوابة الشبكية المذكورة الإرشادية للأمين العام بشأن الديمقراطية التي صدرت في عام ٢٠٠٩.

١٢ - وروجت شبكة مراكز الأمم المتحدة الإعلامية اليوم ترويجاً نشطاً واضطلعت بطائفة واسعة من الأنشطة، وخاصة في أسونسيون، وأنقرة، وبوغوتا، وبيروت، وطهران، وكولومبو، وليما، والمنامة، ووارسو، وواغادوغو، وياوندي، ويريفان، وفي ريو دي جانيرو بالبرازيل.

١٣ - واحتفالاً باليوم الدولي الثالث للديمقراطية، نظم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية اجتماع مائدة مستديرة دعا إليه جميع الجهات المانحة للصندوق (٣٩ بلداً، من بينها بلدان متوسطة ومنخفضة الدخل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) لتناول تأثير الديمقراطية في بلدان كل منها. كما شجع الصندوق منظمات المجتمع المدني على الاحتفال باليوم من خلال المبادرة إلى تنفيذ أنشطة خاصة بها، ونشر معلومات عن هذه الأنشطة في الموقع الشبكي للصندوق.

١٤ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تعاون المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا والمكتب القطري في كينيا، مع مجموعة من الوكالات

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، على إجراء حوار رفيع المستوى بين الأجيال في نيروبي. فناقش قادة الشباب وأشخاص بارزون من ثمانية بلدان من شتى أرجاء العالم إدماج الشباب في التنمية والحوكمة والتحول الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على ما لذلك من انعكاسات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - أنشطة المنظمات الأخرى

١٥ - استخدم الاتحاد البرلماني الدولي، في عام ٢٠١٠، اليوم كفرصة للتواجد في طائفة متنوعة من وسائل الإعلام وذلك بنشر مواد كان منها مقالة لرئيسه ثيو بن غريب، ومقابلات مع أمينه العام، أندرس ب. جونسون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اشترك الاتحاد في تنظيم المؤتمر العالمي للبرلمانات الإلكترونية في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

١٦ - واحتفالاً باليوم الدولي للديمقراطية في عام ٢٠١١، أطلق الاتحاد أول حملة له على الوسائط الاجتماعية من أجل الوصول إلى مجتمع أوسع نطاقاً، مشجعاً جمهوره على الاحتفال باليوم في إطار موضوع "ما الذي يتوقعه المواطنون من برلمانهم"، وهو موضوع يرتبط بالتقرير البرلماني العالمي المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٢.

١٧ - وفي عام ٢٠١١، اشترك المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مع حكومة المكسيك في تنظيم مؤتمر دولي بمدينة مكسيكو.

ثالثاً - المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١٨ - التزمت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ثم في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٤ بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية واعترفت بأنها أمور مترابطة ويعزز أحدها الآخر، وتنتمي إلى قيم الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية العالمية وغير القابلة للتجزئة. وتتخلل المبادئ الديمقراطية النسيج المعياري للمنظمة، ويتواصل تعزيز هذه المبادئ من خلال الاعتماد التدريجي للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن ذلك مثلاً أن المذكرة الإرشادية للأمين العام بشأن الديمقراطية لعام ٢٠٠٩ قد أثبتت أنها، بوضعها المعايير الرئيسية وتحديد الباراترات والأهداف المؤسسية، وثيقة مفيدة لتنسيق عمل المنظمة في مجال دعم التنمية الديمقراطية.

١٩ - وهذا التطور في قواعد ومعايير الأمم المتحدة واكبه نشاط تنفيذي أكبر على مستوى الميدان من جانب كيانات الأمم المتحدة، مع التزايد المستمر في الطلب على المساعدة التي تقدمها المنظمة بشأن مسائل تتعلق بالديمقراطية مثل بناء المؤسسات، والانتخابات، وسيادة القانون، وتعزيز المجتمع المدني. ومع ذلك تظل التحديات التي تواجه توطيد الديمقراطية في أنحاء العالم عديدة وتتمثل في استعادة الديمقراطيات أو بناء ديمقراطيات جديدة، والحفاظ على الديمقراطيات الهشة، وتحسين نوعية المؤسسات والممارسات الديمقراطية في العالم. وهذا التحدي الأخير لا تنجو منه أي دولة عضو.

٢٠ - وسرى في عمل الأمم المتحدة في مجال دعم عمليات الانتقال الديمقراطي إحساس متجدد بالإلحاح، مع النداء القوي إلى التغيير الديمقراطي الذي ترددت أصداؤه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١١. ولئن كان على كل بلد أن يكون مسؤولاً عن مصيره وأن يقود عمليات التغيير، فإن الأمم المتحدة يجب أن تكون مستعدة أيضاً لتوفير ما لديها من خبرات وممارسات مثلى ودروس مستفادة. ولذا فإن الأمين العام قد جعل من تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان مجال تركيزه الرئيسي في ولايته الثانية.

٢١ - ويعد التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الوطنية والإقليمية الفاعلة أمراً جوهرياً لتوفير ما يلزم من دعم في مجال الديمقراطية في الوقت المناسب. كما تعتمد الأمم المتحدة على البلدان التي مرت بعمليات انتقال ديمقراطي في الماضي القريب بوصفها شركاء في هذا المسعى؛ ويرى الأمين العام أن تبادل الأقران للممارسات التي ثبت نجاحها يعد شكلاً قيماً من أشكال المساعدة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظم الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالديمقراطية، التابع للجنة التنفيذية للسلام والأمن، الذي يضم مشاركين من إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة ومن الحلقات الدراسية في نيويورك عن الصلات بين الديمقراطية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، على التوالي. وأسفرت المناقشات عن توصيات سياسية وتنفيذية تم تقاسمها في شكل تقارير وإدراجها في عملية رسم السياسة الداخلية.

٢٣ - ونوهت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، إبان افتتاح اجتماع المائدة المستديرة بشأن "الديمقراطية والمساواة بين الجنسين" في أيار/مايو ٢٠١١، بأربعة عناصر رئيسية هي: (أ) أن عدم

المساواة بين الجنسين في صنع القرار يظل عائقا كبيرا أمام الديمقراطية؛ (ب) أنه لئن كانت المشاركة السياسية للمرأة تحسن الديمقراطية، فإن العكس صحيح بدوره: فالديمقراطية تعد حاضنة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ (ج) أنه يجب معالجة المساواة بين الجنسين بوصفها هدفا صريحا لبناء الديمقراطية، وليس بوصفها من "الكماليات"؛ (د) أن الأمين العام قد أعلن مجددا التزام الأمم المتحدة باتباع رؤية جنسانية أقوى في مجمل كياناتها وأنشطتها المتعلقة ببناء الديمقراطية.

٢٤ - ومن التحديات التي تظل مطروحة على الأمم المتحدة كيفية معالجة الأزمات السياسية ومنع تصاعدها حيثما وقعت. وفي هذا الصدد، استعرضت الأمانة العامة الأعمال التي سبق للأمم المتحدة الاضطلاع بها ووضعت توجيهات لضمان الاستجابات الجماعية الملائمة للقضايا الناشئة عن التغيرات غير الدستورية في السلطة. كما عززت قدرتها على الاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام لحل و/أو تخفيف عواقب هذه الأزمات.

٢٥ - والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة واسعة النطاق ومتعددة الأوجه وتتضمن تعزيز الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ ودعم عمليات وضع الدساتير؛ والمساعدة الانتخابية؛ وتمكين المشاركة المدنية؛ وتمكين المرأة. وتورد الفقرات التالية بعض الأمثلة عن كيفية عمل شتى الإدارات والصناديق والبرامج في هذه المجالات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

تعزيز مؤسسات الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون

٢٦ - يعد ضعف الحوكمة في كثير من الأحيان مصدرا للتراع وعاقبة مباشرة له. وعليه، تتضمن ولايات كثير من بعثات المنظمة لحفظ السلام وصنع السلام التزام المنظمة بتعزيز الحوكمة الرشيدة. كما بات يُسَلَّم الآن بأن معالجة ضعف الحوكمة أو إصلاح إخفاقات الحوكمة عنصر رئيسي لمنع النزاعات وحلها وبناء السلام.

٢٧ - وفي هذا السياق، تتضمن ولايات كثير من البعثات السياسية الخاصة ومكاتب بناء السلام التي تقودها إدارة الشؤون السياسية، وكذلك البعثات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، إشارات إلى الحوكمة الرشيدة. ومن ذلك مثلا أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، قد أنيط بها تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية وتشجيع الحوكمة الرشيدة. وعلاوة على ذلك، تتضمن ولايات البعثات، ومنها مثلا بعثة

الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، عمليات ترمي إلى تشجيع الحوار والمصالحة الوطنيين الشاملين.

٢٨ - ومن ثم، فإن المعاونة على بناء و/أو إصلاح المؤسسات الديمقراطية تعد عنصرا رئيسيا في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعملا على تمكين الجمهور من المشاركة على نطاق أوسع في عمليات صنع القرار وتشجيع الإصلاحات القضائية والتشريعية والإدارية، تقدم شتى كيانات الأمم المتحدة دعما يستهدف تحسين شفافية الحكومات ومساءلتها.

٢٩ - وقد أسهمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة من خلال عملها الرامي إلى تدعيم و/أو إعادة بناء نظم ومؤسسات وعمليات وقيادات الإدارة العامة ومواردها البشرية في أوضاع ما بعد النزاع. وبوجه خاص، تقاسمت الأمانة العامة المعارف من خلال البحوث والمنشورات التي تحدد الممارسات السليمة؛ وقدمت خدمات استشارية إلى البلدان الخارجة من نزاعات؛ ونظمت منتديات واجتماعات لأفرقة خبراء وحلقات عمل لإذكاء الوعي وبناء القدرات. وقُدمت خدمات استشارية إلى عدد من الدول الأعضاء من بينها أوغندا وتيمور - ليشتي وجزر القمر ورواندا ولبيريا. ونظمت الأمانة العامة أيضا عددا من الاجتماعات لأفرقة خبراء في إسبانيا وغانا والكاميرون والنمسا من أجل تعزيز فهمنا المشترك لكيفية بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع، وصقل النظريات والمفاهيم ذات الصلة.

٣٠ - ونشرت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التقرير العالمي عن القطاع العام ٢٠١٠: إعادة بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع - التحديات، والممارسات، والدروس المستفادة، وتعكف الشعبة على وضع مجموعة أدوات إرشادية بشأن إعادة بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع.

٣١ - ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين مساءلة وشفافية المؤسسات الديمقراطية عن طريق تعزيز آليات مكافحة الفساد القائمة على مبادئ حقوق الإنسان. ومن ذلك مثلا أنه عملا على معالجة أوجه القصور المتعلقة بالمساءلة والتجاوب في منغوليا، قامت وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بترشيد الإجراءات المطبقة في الوزارة وتبسيطها وتحسين إمكانية الوصول إلى الإعلام والاتصال.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل ثلث برلمانات العالم، التي تؤدي دورا حاسما في المجتمعات الديمقراطية من خلال مراقبة السلطة التنفيذية، وباعتبارها الممثل المباشر للناس. وفي بابوا غينيا الجديدة، مثلا، أسهمت جهود برنامج الأمم المتحدة

الإثرائي في زيادة تمثيل النساء في البرلمان. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة المنظمات غير الحكومية العربية المعنية بالتنمية، إطلاق فريق عامل جديد معني بتعزيز التعاون بين البرلمانات والمجتمع المدني لرصد التقدم المحرز في البلدان العربية صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عن طريق تيسير إنشاء نظم للعدالة متجاوبة وفعالة وتخدم الجميع، بما يشمل ذلك من نظم غير رسمية. وبناء على ذلك، قُدمت المساعدة إلى عدة بلدان في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية في استهلال مبادرات استحدثت نُهجاً ابتكارية، كان من بينها تشريعات ومساعدات تتعلق بالمعونة القانونية المتخصصة، وعمليات لتقييم الاحتياجات الأساسية في مجال العدالة، والنظم الفعالة والميسورة التكلفة لتحقيق العدالة مثل السبل البديلة لفض المنازعات والمحافل المختلطة التي تجمع بين القضاء العرفي وقضاء الدولة. وفي إثيوبيا، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاريع التي تعزز حقوق المرأة المتعلقة بالإرث والملكية.

٣٤ - وحددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المبادرات المتعلقة ببناء القدرات البشرية والمؤسسية بوصفها أدوات رئيسية لبناء وتدعيم مؤسسات الدولة. وعملاً على معالجة بعض العوامل التي أطلقت شرارة النداءات إلى التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية، ومنها الاستبعاد الاجتماعي وارتفاع مستوى الفقر وعدم الكفاءة في إيصال الخدمات العامة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، استهدفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سلسلة من الأنشطة لمعالجة المشاركة المدنية والديمقراطية بالدول الأعضاء فيها. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تضمنت المبادرات تنظيم منتدى إقليمي للمجتمع المدني عقد بالقاهرة في نيسان/أبريل ٢٠١١، ومشروعاً بحثياً عن عمليات الانتقال الديمقراطي وآفاق المستقبل في المنطقة العربية، وعدة اجتماعات لأفرقة خبراء. وسيُستعان بكل هذه المبادرات في تنظيم اجتماع أقاليمي رفيع المستوى عن الانتقال إلى الديمقراطية، يزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

دعم الديمقراطية من خلال تعزيز حقوق الإنسان

٣٥ - تعد قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان عناصر أساسية للديمقراطية. وتوفر الديمقراطية بدورها البيئة الطبيعية لحماية حقوق الإنسان وإعمالها إعمالاً فعلياً. وهذه القيم مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجرى تفصيلها على نحو أوفى في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

٣٦ - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إسهامات في الأعمال التي يُضطلع بها على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تقدم مساعدة استشارية قانونية وفنية. وبالإضافة إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والمؤسسات المشاركة في إقامة العدل، فإن الجهود الحالية تركز أيضا على زيادة قدرة البرلمانات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية ثلاث حلقات دراسية دون إقليمية للبرلمانيين في أمريكا الوسطى، ووسط أفريقيا، وغرب أفريقيا على التوالي.

دعم عمليات وضع الدساتير

٣٧ - وضع الدستور مفهوم واسع النطاق له أهميته المحورية في عمليات الانتقال الديمقراطي، وبناء السلام، وبناء الدولة. ويتراوح وضع الدستور بين صياغة مشروع دستور جديد وإصلاح دستور قائم. وتتسم العمليتان كلتاهما بأهمية بالغة لنجاح مهمة وضع الدستور التي تمثل فرصة ثمينة لإبداع تصور مشترك لمستقبل الدولة، والتي تؤثر نتائجها تأثيرا عميقا ومستديما على الديمقراطية والسلام والاستقرار. وفي أوضاع ما بعد النزاع على وجه الخصوص، يمكن أن يشكل تضمين اتفاقات السلام التزامات بمعالجة التوترات العرقية أو الإقليمية أو الأيديولوجية أو السياسية ضمن إطار دستوري عنصرا حيويا لتوطيد السلام. وبالمثل، فإن الأحكام المتعلقة بإصلاح نظم العدالة الوطنية يمكن أن توفر ركيزة هامة للجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٣٨ - وقد ساعد فريق الخبراء الاحتياطي المعني بالوساطة، التابع لإدارة الشؤون السياسية، على جلب الخبرة المتعلقة بهذه القضايا إلى مائدة المفاوضات، وقدم تحليلا وتوصيات إلى أفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك إلى أطراف النزاع. وشاركت الأمم المتحدة في عدد من عمليات وضع الدساتير في السنوات الأخيرة، منها العمليات التي جرت في أفغانستان وتيمور - ليشتي والعراق. وتتطلب المساعدة الدستورية مزيجا من الخبرات التي يمكن أن تتوافر لدى إدارات ووكالات مختلفة، منها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون القانونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتركز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار المساعدة التقنية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في مجال وضع الدساتير والإصلاح الدستوري، على العمليات والمؤسسات وعلى المضمون الفني لأحكام حقوق الإنسان في الدساتير.

المساعدة الانتخابية

٣٩ - تواصل الأمم المتحدة تقديم طائفة متنوعة من المساعدات التقنية المتعلقة بالانتخابات إلى الدول الأعضاء التي تطلب ذلك، في إطار الجهد المبذول على نطاق المنظومة. ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية هو منسق أنشطة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، وهو مكلف بضمان الاتساق التنظيمي والتماسك السياسي والتقني في جميع الأنشطة الانتخابية للأمم المتحدة، كما تم تأكيد ذلك مجدداً في قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٤. وقد أنشئت تحت رعاية المنسق آلية للتنسيق مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ذات الصلة المعنية بالمساعدة الانتخابية، وتجتمع هذه الآلية مرة كل شهر لتنسيق الأنشطة الانتخابية ووضع السياسة الانتخابية.

٤٠ - ومن أمثلة الدعم الانتخابي الذي قدمته مؤخراً شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وغيرها من كيانات، إسداء المساعدة فيما يخص الاستفتاء الذي جرى في عام ٢٠١٠ بالسودان، حيث وفرت مساعدة تقنية عن طريق شعبة الأمم المتحدة المتكاملة لشؤون الاستفتاءات والانتخابات، التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. كما دعمت شعبة المساعدة الانتخابية نشر فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان، الذي رصد المناخ المحيط بالاستفتاء في جنوب السودان، وبذل مساعيه الحميدة. وفي غينيا، قدمت شعبة المساعدة الانتخابية، طوال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مساعدة سياسية وتقنية عن طريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وجنبا إلى جنب مع جهات دبلوماسية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بغية تيسير انتقال البلد من الحكم العسكري إلى الحكم الدستوري. وعندما طلبت تونس مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة أثناء مرحلتها الانتقالية، وُضع مشروع على جناح السرعة.

٤١ - وفي عام ٢٠١٠، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة انتخابية إلى ٣٥ بلداً، مع التركيز على مبادرات تتعلق بدورات انتخابية طويلة الأجل تشمل إجراء الانتخابات. والدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز بصورة متزايدة على تزويد الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات بمهارات احترافية. وعلى الرغم من أن السياقات التي تعقب النزاعات والأزمات تفرض تحديات خاصة، فإن نهج الدورة يبدأ في تحقيق منفعه، وذلك مثلاً في تيمور - ليشتي وسيراليون وليبيريا، حيث تقوم هيئات إدارة الانتخابات بإدارة عدة دورات انتخابية متعاقبة بمساعدة دولية متناقصة.

٤٢ - وتضمنت بعثات حفظ السلام التي نشرتها إدارة عمليات حفظ السلام مكونات انتخابية وُضعت بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية

والذين يوفران أيضا توجيهها مستمرا لعمل هذه المكونات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساندت بعثات الأمم المتحدة في أفغانستان، وتيمور - ليشتي، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وهايي، العمليات الانتخابية، وتوطيد الديمقراطية في الأجل الطويل. وفي كوت ديفوار، اضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١١، بدور حاسم الأهمية في إعادة النظام الدستوري عن طريق ضمان التمسك بإرادة الشعب، وتمكين الرئيس المنتخب من تولي السلطة. وفي هذا الصدد، أثبتت ولاية التصديق المسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي ولاية حددتها أطراف كوت ديفوار، أنها أداة بالغة الأهمية في ضمان مصداقية الانتخابات. وتواصل البعثة، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تشجيع عملية سياسية جامعة، ودعم هيئة بيئة سياسية تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة.

تعزيز المشاركة المدنية في العمليات الديمقراطية

٤٣ - يتطلب عمل الديمقراطية وجود مجتمع مدني حر ونشط وحيوي ومسؤول. ولا غنى لتحقيق ذلك عن منظمات المجتمع المدني التي تشمل المنظمات غير الحكومية، وجماعات الإصلاح الديمقراطي، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسائية، ومنظمات الشباب، والحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، وممثلي الأقليات، والجمعيات المهنية، والجماعات المجتمعية، ورابطات الرقابة.

٤٤ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الدعم إلى أكثر من ٤٠٠ مشروع ينفذها المجتمع المدني في أكثر من ١٥٠ دولة عضوا. وتقوي هذه المشاريع صوت المجتمع المدني، وتعزز حقوق الإنسان، وتشجع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية. وتقدم الأغلبية العظمى من مشاريع الصندوق المساعدة إلى منظمات غير حكومية محلية في ديمقراطيات جديدة أو مستعادة، وتركز على تعزيز الحوار الديمقراطي، وتمكين المجتمع المدني، والتربية المدنية، وحرية الصحافة، وسيادة القانون.

٤٥ - وفي الجولات التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، التي وصلت إلى خمس جولات حتى الآن، تلقى الصندوق أكثر من ١٢٠ مليون دولار، وأقام شراكات مع ٣٩ بلدا مانحا. وفي الجولة الرابعة سُنِّفَ ٤٣ مشروعا، من قائمة اختيار تضم ٦٤ مشروعا، في دول تشارك في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٤٦ - وتدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى اتباع سياسات شاملة للحماية الاجتماعية تدعم الفرص الاقتصادية، وتحد من عدم المساواة في الدخل، وتسهم في

زيادة التماسك الاجتماعي عن طريق الإدماج. وتؤدي هذه السياسات في نهاية المطاف إلى تعزيز المؤسسات والعلاقة بين الحكومة والمواطنين.

دعم تمكين المرأة

٤٧ - يعد تمكين المرأة وتعزيز حقوقها جزءاً لا يتجزأ من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية. ويشمل ذلك التصدي الصريح للتمييز الجنساني الذي يسهم في استبعاد المرأة وتهميش شواغلها.

٤٨ - وتدعم الأمم المتحدة، عن طريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكيانات أخرى، الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في تحسين الاستجابة للاعتبارات الجنسانية في سياق الانتخابات، وفي تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. ويجدر التنويه على وجه الخصوص بثلاثة مجالات هي: (أ) بناء قدرات المرشحات والمنتخبات لمواقع المسؤولية؛ (ب) التشجيع على تحسين المساواة في مجال المساواة بين الجنسين؛ (ج) التشجيع على إيلاء مزيد من التغطية والاهتمام في وسائط الإعلام لدور المرأة في السياسة.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نسقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من أجل إنتاج نسخة محدثة من المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بزيادة دور المرأة في العمليات الانتخابية بعد انتهاء النزاع، ومع إدارة الشؤون السياسية والآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق مساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة ضماناً لاحتواء المساعدة الانتخابية دوماً على عنصر جنساني موضوعي. ويتوخى برنامج "جعل السياسة تعمل بواسطة النساء" زيادة عدد النائبات البرلمانيات وفعاليتهم. ويتضمن البرنامج إطاراً عالمياً للرصد من أجل تتبع عدد المرشحات في الانتخابات التي تجرى بعد انتهاء النزاع ومعدلات نجاحهن، ودعم هيئات إدارة الانتخابات لتمكينها من أن تصبح أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، والمساعدة في وضع البيانات النسائية الدعوية الموجهة إلى الأحزاب السياسية.

٥٠ - وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ساندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمليات الانتخابية في تونس وجنوب السودان والسودان ومصر، واستمرت في دعم الإصلاح الدستوري في نيبال الذي استهل في عام ٢٠٠٧. كما يستهدف البرنامج العالمي للمساواة بين الجنسين والحوكمة الديمقراطية في التنمية، التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشجيع الحوكمة الجامعة عن طريق تحسين مشاركة المرأة في تصميم الخدمات العامة وتنفيذها. ويجري تنفيذ البرنامج حالياً في رواندا وطاجيكستان والمغرب.

٥١ - كما يسهم العمل الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في توسيع نطاق المشاركة في التنمية المحلية والوطنية عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة. ونوقشت مسائل الديمقراطية، والمشاركة، والحركات المدنية على نطاق واسع في المنتدى الخامس للمناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ الذي تناول، على سبيل المثال، دور وسائط الإعلام الجديدة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعبئة الحركات المدنية من أجل التحريض على التغيير.

٥٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت إدارة شؤون الإعلام مقالات عن مواضيع تتعلق بالديمقراطية، وأقامت معارض في مقر الأمم المتحدة، وأنتجت برامج في تلفزيون الأمم المتحدة وإذاعة الأمم المتحدة نقلت بانتظام أنباء عما تبذله المنظمة من جهود لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتوطيدها في طائفة من الدول الأطراف، وكذلك عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى عمليات الانتقال الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعا - دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

٥٣ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٦٤، الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات.

٥٤ - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها ٧/٦٢، المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تقاسم خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة، عند الاقتضاء. وتعلق الأمم المتحدة أهمية كبرى على شراكاتها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك في ميدان تعزيز الديمقراطية الحاسم الأهمية.

٥٥ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتوسيع وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وبوجه خاص، سعت الأمم المتحدة إلى العمل على نحو تكاملي وإلى التركيز على أوجه التآزر في تعزيز الديمقراطية والممارسات الديمقراطية وتوطيدهما وتعزيزهما على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي من أجل تجنب الازدواجية وضمان استخدام الموارد النادرة بكفاءة. وتقدم منظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية متنوعة، بما يتوافر لديها من أطر معيارية شاملة وما تراكم لديها من ممارسات

مثلى، دعماً قيماً إلى الحكومات والمجتمع المدني في المناطق التي تُعنى بها كل منظمة منها. كما تساعد هذه المنظمات في بناء قدرات مؤسسات الدولة، بما فيها البرلمانات والهيئات الانتخابية. وتسعى هذه المنظمات، عن طريق بناء الشراكات مع شتى عناصر المجتمع المدني، إلى تعميق الديمقراطية والالتزام بالقيم الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة.

٥٦ - وترمي الأمم المتحدة إلى تقديم دعم متزايد لتبادل الممارسات المثلى مع المنظمات الإقليمية وفيما بين هذه المنظمات في مجال الديمقراطية. وتواصل الأمانة العامة تحسين تعاونها مع منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، عن طريق التبادل السنوي للخبرات بشأن الدبلوماسية الوقائية ونُهج حل النزاعات، من خلال ما يسمى بالمناقشات فيما بين المكاتب. وترتبط كثير من المناقشات بالتحديات المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية وبكيفية التصدي لهذه التحديات.

٥٧ - وعلى سبيل المتابعة المباشرة للمعتكف الذي عقده الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اشتركت إدارة الشؤون السياسية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استضافة حلقة عمل إقليمية عن "الدبلوماسية الوقائية والهادئة، وتيسير الحوار، والوساطة: ممارسات مثلى مستقاة من المنظمات الإقليمية"، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٨ - وفي ضوء التطورات التي شهدتها العالم العربي، عقدت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في حزيران/يونيه ٢٠١١، مناقشات مواضيعية عن الدروس المستفادة والبرامج الناجحة التي شهدتها المنطقة المشمولة بمسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات الخمس عشرة إلى العشرين الماضية والتي يمكن أن تكون هامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الحركات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالديمقراطية والنشطة على الصعيد العالمي

٥٩ - رَسَّخَت حركتان عالميتان رئيسيتان معنيتان بالديمقراطية، هما المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومجتمع الديمقراطيات، مكانتهما داخل المجتمع الدولي. ويمثل كلاهما إطاراً عالمياً لتبادل الخبرات وإجراء المشاورات بشأن المسائل المتعلقة بالديمقراطية.

٦٠ - وعُقدت حتى الآن ستة مؤتمرات دولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة: في مانابا (١٩٨٨)؛ وماناغوا (١٩٩٤)؛ وبوخارست (١٩٩٧)؛ وكوتونو (٢٠٠٠)؛ وأولانباتار (٢٠٠٣)؛ وعقد آخرها في الدوحة (٢٠٠٦).

٦١ - وعقد مجتمع الديمقراطيات مؤتمره الوزاري السادس في فيلينوس في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ وكان موضوعه "مجتمع متمكن وفعال وملتزم". كما شارك في الجلسات الوزارية قادة المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية من جميع أنحاء العالم. وأسفر المؤتمر عن إصدار بيان فيلينوس الذي اعتمد مجموعة من الالتزامات الرامية إلى تعزيز التطور الديمقراطي في جميع أنحاء العالم. وفي أعقاب الاجتماع، انتقلت رئاسة مجتمع الديمقراطيات من ليتوانيا إلى منغوليا.

٦٢ - وهناك عدد من المنظمات المعنية بالديمقراطية التي تقوم بأنشطة عالمية النطاق، منها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي.

٦٣ - والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية له ولاية محددة تتمثل في بناء الديمقراطية، ويلتزم المعهد بدعم التغير الديمقراطي المستدام عن طريق توفير المعارف المقارنة، والمساعدة في الإصلاح الديمقراطي، والتأثير في السياسات العامة والممارسة السياسية. ويركز المعهد، في شراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وهيئات إدارة الانتخابات وأفرقة التفكير ومنظمات المجتمع المدني، على أربعة مجالات تأثير رئيسية هي: العمليات الانتخابية؛ والأحزاب السياسية والمشاركة والتمثيل؛ وعمليات بناء الدساتير؛ والديمقراطية والتنمية. ويراعي المعهد المنظور الجنساني في مجمل برامج، ويركز تركيزاً قوياً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء الديمقراطية.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٠، وسع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية من نطاق برنامجه الخاص بأمريكا اللاتينية ليشمل الكاريبي، وأنشأ، استجابة للربيع العربي، برنامجاً إقليمياً جديداً في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

٦٥ - وتركز أغلبية أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، الرامية إلى بناء قدرات البرلمانات على أداء دورها بمزيد من الكفاءة، على البلدان النامية، والبلدان التي تمر بعمليات انتقال صوب الديمقراطية، والبلدان الخارجة من نزاعات. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم إلى العديد من البرلمانات الوطنية من خلال الخدمات الاستشارية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل والبرامج التدريبية في مجال بناء القدرات، وكذلك من خلال تنظيم زيارات دراسية بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بأداء البرلمانات. وقدم الاتحاد في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ المساعدة إلى عدد من البلدان تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وسيراليون وسيشيل

وغينيا - بيساو وفيت نام وملديف. كما قدم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم لبرلمانات أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا.

المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

٦٦ - وضع عدد من المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية مبادرات لدعم الديمقراطيات الجديدة ويواصل تنفيذ هذه المبادرات.

٦٧ - وتعزز منظمة الدول الأمريكية وتقوي الديمقراطية استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي يحتفل بذكره السنوية العاشرة في عام ٢٠١١. ويزود هذا الميثاق الدول الأعضاء بإطار يوجه عملها الجماعي عندما تواجه الديمقراطية التحديات، ويعترف بأن الديمقراطية تتجاوز مجرد إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتشمل، فيما تشمله، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والنظام القائم على تعدد الأحزاب السياسية، والفصل بين السلطات، والشفافية. واحتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، نظمت حكومة بيرو حوارات عن الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها في الأمريكتين، استضافها رئيس بيرو وشارك فيها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

٦٨ - وتساعد منظمة الدول الأمريكية، من خلال مساعيها الحميدة، البلدان التي تمر بعمليات انتقال وتُطرح فيها مسألة الممارسة المشروعة للسلطة. وكانت تلك هي حالة هندوراس التي علّقت مشاركتها في منظمة الدول الأمريكية بعد انقلاب عام ٢٠٠٩، والتي لم تُعد إلى صفوف المنظمة إلا في عام ٢٠١١. كما تعمل منظمة الدول الأمريكية في مجال تعزيز المؤسسات، وخاصة لزيادة فعالية الإدارة العامة، ومن ثم الحوكمة، ولتدعيم المؤسسات الانتخابية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قامت به في هايتي في عام ٢٠١١.

٦٩ - واستمرت منظمة الدول الأمريكية في تعزيز العمليات الديمقراطية في المنطقة من خلال بعثاتها المعنية بمراقبة الانتخابات التي أجريت في العديد من بلدان المنطقة.

٧٠ - واعتمدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ميثاق الديمقراطية الخاص بالرابطة في شباط/فبراير ٢٠١١ لمواصلة التشجيع على الاهتمام بالقيم الديمقراطية في المنطقة. فقد أدركت الدول الأعضاء، بوجه خاص، أنها تواجه تحديات تتمثل في ضمان وجود حكومات تتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة، فركزت من ثم على ضرورة التعاون الإقليمي في تدعيم الحوكمة الرشيدة عن طريق تقاسم أفضل الممارسات وإنشاء روابط بين المؤسسات. ومنذ عام ١٩٩٢، قام المؤتمر البرلماني للرابطة الذي يعقد على المستوى الوزاري

بتيسير الصلات فيما بين الشعوب وتشجيع التفاهم والثقة والصدقة. ويسر المؤتمر تبادل الخبرات بين البرلمانيين، شأنه في ذلك شأن منتدى رؤساء البرلمانات في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٧١ - وتظل الولاية الأساسية لمجلس أوروبا منصبة على أوروبا من الناحية الجغرافية. ولكن لما كانت كثير من القضايا الأساسية المدرجة في ولايته تتأثر بما يقع خارج القارة الأوروبية من تطورات، فإن وضع سياسة متسقة إزاء جيران أوروبا المباشرين أصبح أولوية للمجلس. والهدف الذي يتوخاه المجلس في هذا الصدد هو تشجيع الحوار والتعاون مع البلدان والمناطق التي تطلب مساعدته، على أساس القيم المشتركة المتمثلة في احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، من خلال إسداء المشورة، ومراقبة الانتخابات، والشراكة من أجل الديمقراطية بين الجمعية البرلمانية للمجلس والبرلمانات الوطنية، والمشاركة في الهياكل ذات الصلة للمجلس، والانضمام إلى اتفاقيات المجلس. ويعد منتدى مستقبل الديمقراطية، ومنتدى ستراسبورغ الدولي للديمقراطية، وبرامج التعاون في مجال المساعدة الانتخابية من الأدوات الإضافية لتبادل أفضل الخبرات.

٧٢ - وفي الاتحاد الأوروبي، تمثل المساعدة في مجال الديمقراطية عنصرا رئيسيا في العلاقات الخارجية. وتذكر معاهدة لشبونة أن عمل الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية يجب أن يسترشد بالمبادئ التي ألهمت إنشائه والتي يسعى الاتحاد إلى النهوض بها في العالم الأوسع، وهي: الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام الكرامة الإنسانية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا توجد تنمية غير ديمقراطية ولا توجد ديمقراطية مستدامة بغير تنمية. ويعترف بأن الربيع العربي قد سلط الأضواء على الواقع المتمثل في أن الدفاع عن الديمقراطية لا يتعلق بالمعتقدات والقيم فحسب، بل أيضا بالمصالح وبلاستقرار الطويل الأجل الذي يسمح بالاستثمار.

٧٣ - وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وفي أعقاب اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩ الاستنتاجات المتعلقة بدعم الديمقراطية في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، التي تضمنت قائمة من البلدان الرائدة (إندونيسيا، وبنن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مولدوفا، وغانا، والفلبين، وقيرغيزستان، ولبنان، وملديف، ومنغوليا) نفذت الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر من ٥٠ مشروعا مناصرا للديمقراطية. وتتراوح هذه المشاريع بين مبادرات تشجع المشاركة السياسية للجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا في المشاركة السياسية وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية بوجه عام، والإصلاحات القطاعية بوجه خاص، من أجل زيادة

الشفافية والمساءلة أثناء الانتخابات والتشجيع على إجراء مناقشات أكثر استنارة للسياسات العامة وعلى حرية التعبير.

٧٤ - وتنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدابير لدعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال مؤسسات وآليات متنوعة. وتلتزم الدول المشاركة فيها بالرؤية المتمثلة في إقامة مجتمع أمني أوروبي أطلسي وأوروبي آسيوي حر وديمقراطي ومشترك ولا يتجزأ، يستند إلى مبادئ متفق عليها والتزامات متبادلة وأهداف مشتركة.

٧٥ - ويساعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والممثل المعني بوسائل الإعلام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، ويتعاونان على نحو وثيق مع البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع عدد كبير من الشركاء يضمنون: الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. وعلى أرض الواقع، تسهم العمليات الميدانية السبع عشرة التي تنفذها المنظمة في جنوب شرق أوروبا، وشرق أوروبا، وجنوب القوقاز، ووسط آسيا، في التطور الديمقراطي للمناطق التي تنشر فيها.

٧٦ - وتشجع المنظمة الدولية للفرانكوفونية على توطيد الديمقراطية داخل الدول الأعضاء فيها، وعددها ٧٥ دولة عضواً، وفقاً لإعلان باماكو بشأن الديمقراطية لعام ٢٠٠٠، وإعلان سان بونيفاس بشأن منع نشوب التراعات والأمن البشري لعام ٢٠٠٦، وإعلان باريس بشأن العدالة لعام ٢٠٠٨. وتشمل أنشطة المنظمة الدولية للفرانكوفونية، فيما تشمله، بناء قدرات المؤسسات العامة، بما فيها القضاء؛ وتدريب الموظفين المدنيين؛ وتحسين فرص الوصول إلى المعلومات؛ وتقديم مساعدة انتخابية إلى كل من ألبانيا وتشاد وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وكوت ديفوار ومدغشقر والنيجر وهاييتي.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٧٧ - قدم الأمين العام، في الوثيقة A/64/372، عدداً من التوصيات تتصل بتعاون الأمم المتحدة مع الحركتين الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بالديمقراطية وكذلك مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية. وفي ضوء التطورات التي استجذبت منذ بداية عام ٢٠١١ بوجه خاص، والتقييم المتواصل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير مساعدة ملائمة ومستدامة في مجال الديمقراطية، تقدم الملاحظات والتوصيات التالية.

التوصية ١

تعزيز تأثير ونطاق اليوم الدولي للديمقراطية

٧٨ - منذ أن بدأ تنظيم اليوم الدولي للديمقراطية في عام ٢٠٠٨، كانت استجابة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة للاحتفال به جديرة بالثناء. ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يكون أكثر طموحا. وينبغي أن تنظر مزيد من الدول الأعضاء إلى اليوم بوصفه فرصة لتشجيع مشاركة الشباب ولإبراز منافع وفرص العيش في مجتمعات ديمقراطية حرة.

٧٩ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشباب: ففي عام ٢٠١١، تصدر الشباب في تونس ومصر وأماكن أخرى المطالبة بالتغيير الديمقراطي. ولكن في الديمقراطيات الأكثر رسوخا، بل وحتى في البلدان التي تحققت فيها عمليات الانتقال الديمقراطي بجهود شاقة منذ جيل أو اثنين على الأكثر، كثيرا ما تسود خيبة الأمل وانخفاض مستوى المشاركة في صفوف الشباب. ويتعين على العالم أن يرعى جيلا جديدا من القادة يعمل، في صفوف الحكومات والمجتمع المدني، على تعزيز المكتسبات الديمقراطية والبناء عليها بشكل نشط. ويتيح اليوم الدولي للديمقراطية فرصة للوصول إلى الجيل الجديد من القادة.

٨٠ - ويطلب الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء أن تحتفل بهذا اليوم الهام وأن تروج على نحو نشط للاحتفال به عن طريق تشجيع مشاركة مواطنيها، ولا سيما الشباب. والمنظمة مستعدة لأن تكون شريكا في جهود الدول الأعضاء.

التوصية ٢

تعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية

٨١ - زاد الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالديمقراطية، مثل بناء القدرات والمؤسسات، والانتخابات، وسيادة القانون، زيادة هائلة منذ بداية عام ٢٠١١. وقد جعل الأمين العام من تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان مجال تركيز رئيسيا لولايته الثانية، وهو يؤكد مجددا التزامه وكذلك التزام المنظمة بتقديم مساعدة مستدامة في مجال الديمقراطية تبني القدرات الوطنية بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة وحسن التوقيت.

٨٢ - وتأسيسا على تعاون الأمم المتحدة الوثيق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، يعتزم الأمين العام تركيز عمل المنظمة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة في مجال الديمقراطية على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) تيسير تبادل الممارسات والدروس المستفادة بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى على كل من المستوى الوطني والإقليمي

والدولي؛ (ب) تعزيز قدرة المنظمة على أن تعمل كمورد للمساعدة والمشورة التقنيتين للدول الأعضاء؛ (ج) تحسين وصقل أعمال الأمم المتحدة بوصفها جهة منفذة لمساعدة الدول الأعضاء التي تمر بعملية انتقال، بما في ذلك عن طريق ترويج النهج الكلية والتشديد على زيادة التعاون داخل المؤسسات وفيما بينها وترشيد الأنشطة.

٨٣ - وتُذكر التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن عمليات الانتقال الديمقراطي تتطلب التزاما طويل الأجل وكذلك نهجا كلياً، لا على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بالمساعدة الدولية. ويشكل بناء الديمقراطية على نحو فعال ومستدام عنصراً جوهرياً لمنع التراجع في الأجل الطويل ولتوطيد الأوضاع بعد انتهاء النزاع. ويعتزم الأمين العام زيادة تنسيق الموارد المتاحة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة، وربط استجابة الأمم المتحدة للأزمات، في اللحظات الفاصلة للتغير السياسي، على نحو مباشر ومتناسك أكبر باحتياجات الدعم الأطول أجلاً. وتحقيقاً لهذه الغاية مثلاً، عقد الأمين العام اجتماعات منتظمة مع رؤساء المنظمات الإقليمية لتنسيق الاستجابة الدولية للوضع في الجماهيرية العربية الليبية وللمناقشة كيفية مساعدة البلد بطريقة شاملة في أعقاب النزاع.

٨٤ - وقد اتخذ الأمين العام، على النحو المبين في الوثيقة A/64/372، خطوات لتكثيف النقاش الداخلي في إطار الأمم المتحدة بشأن كيفية إضفاء مزيداً من الاتساق والتماسك على المساعدة التي تقدمها في مجال الديمقراطية من أجل زيادة فعاليتها إلى أقصى حد. وقد أسفر بالفعل إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالديمقراطية، التابع للجنة التنفيذية للسلام والأمن، عن بذل جهود أكبر من أجل تنسيق السياسات. وبمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية في عام ٢٠١٠، أطلقت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بوابة شبكية عن الديمقراطية تمثل منفذاً إلى معلومات عن الطائفة الواسعة من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعارة. وتشكل البوابة أداة مفيدة لزيادة الاتساق وتعزيز الفهم المشترك لمبادئ ومجالات المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة فيما يخص الديمقراطية.

التوصية ٣

استعراض دور المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعارة ومجتمع الديمقراطيات وأوجه التآزر بينهما

٨٥ - يتمثل أحد المواضيع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للأمم المتحدة، كما ورد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ (A/64/372)، في التكامل والتنسيق بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعارة ومجتمع الديمقراطيات.

٨٦ - وفي هذه اللحظة الفاصلة للتغير الديمقراطي، أصبح تعاضد الأقران أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتمثل الدول الأعضاء التي مرت بعمليات انتقال ديمقراطي في الماضي القريب موردا لا تقدر قيمته. ويمتلك كل من المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات، من خلال أعضائهما وأنشطتهما، ثروة من المعارف والخبرات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء التي تمر بعملية انتقال. وقد شجع إعلان الدوحة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على التشاور وزيادة التعاون من أجل تيسير التعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات عن القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وقد أيد مجتمع الديمقراطيات من جانبه التزام سانتياغو الوزاري لعام ٢٠٠٥ المعنون "التعاون من أجل الديمقراطية".

٨٧ - وينبغي أن تواصل كلتا الحركتين التماس وبناء أوجه للتآزر في عملهما. ومما يبدو متسما بأهمية خاصة أن تنظر كلتا الحركتين في تعزيز الدعم الذي يقدمه الأقران إلى البلدان التي تمر بانتقال ديمقراطي، بالتكامل مع الجهود الأخرى. ويمكن أن يستتبع هذا أيضا إنشاء آليات للتنسيق بل وشراكة استراتيجية بين الحركتين حيثما أمكن. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة في هذا الصدد إذا ما طلبت الحركتان كلتاهما ذلك.